مركز الرأي الراشد للدراسات





دراسات وتحليلات

د. فراس إلياس يكتب

المعادلة العراقية أمام الصراع المتجدد مع إيران

أكاديمي وخبير بالشؤون الإيرانية

مركز الرأي الراشد للدراسات

الدراسات والتحليلات

المعادلة العراقية أمام الصراع المتجدد مع إيران

د. فراس الياس

كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

9 تشرين الثاني 2026

مِنَ المَعْرِفَةِ ... إلى الرُّشْدِ

بطاقة الإصدار

العنوان	**المعادلة العراقية أمام الصراع المتجدد مع إيران**
الكاتب	د. فراس الياس
الجهة	كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل
نوع الإصدار	الدراسات والتحليلات
الموضوع	العلاقات الإقليمية والدولية، السياسة الخارجية، الصراعات الدولية والنظام العالمي، الأمن والاستقرار، الاقتصاد والتنمية
تاريخ الإصدار	9 تشرين الثاني 2026

عن المركز

منظمة عراقية غير حكومية متخصصة في الدراسات والبحوث والسياسات العامة والتنمية المستدامة.

تنويه

تعبّر الآراء الواردة في هذا الإصدار عن رأي كاتبها، ولا تمثّل بالضرورة رأي أو موقف المركز.

© 2026 مركز الرأي الراشد للدراسات · جميع الحقوق محفوظة · alraialrashid.org

الملخص

يتناول المقال موقع العراق وسط التصعيد الإقليمي، وما يفرضه من اختبارات على سيادة الدولة وقرارها السياسي والأمني.

ويرى د. (فراس إلياس) أن التحدي لا يقتصر على تجنّب الحرب، بل يمتد إلى حصر قرارها بيد الدولة، وضبط السلاح، وحماية الاقتصاد وصادرات النفط، وإدارة علاقات العراق مع الجوار والقوى الدولية، ويحذّر من أن بقاء القرار موزعاً بين أطراف متعددة قد يجعل العراق يتحمل نتائج صراع لم يقرر خوضه.

ويخلص إلياس إلى أن تحييد العراق يحتاج إلى موقف وطني موحّد، والتزامات أمنية قابلة للتنفيذ، ودبلوماسية تحمي المصالح العراقية وتمنح بغداد دوراً في ترتيبات ما بعد الصراع، فمستقبل موقع العراق في المنطقة يتوقف على قدرة دولته على حماية سيادتها وصناعة قرارها.

المعادلة العراقية أمام الصراع المتجدد مع إيران

د.فراس إلياس

يضع تجدد التصعيد بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، العراق أمام اختبار يتجاوز قدرته على تجنب الحرب، ليصل إلى موقعه في النظام الإقليمي الذي قد تنتجه. فالعراق يتأثر بالصراع عبر حدود الجغرافيا والاقتصاد، وعبر تداخلاته مع بنية السلطة وتوازنات القوى الداخلية. ولهذا، فإن السؤال العراقي الأهم يتعلق بقدرة الدولة على منع تحويل هذه الروابط إلى التزامات عسكرية، ثم توظيف علاقاتها المتعددة لحماية مصالحها والمشاركة في صياغة الترتيبات المقبلة.

تكشف المواقف العراقية الأخيرة حجم هذا الاختبار. فقد حذّر وزير الخارجية فؤاد حسين، في تصريحات نشرتها الجزيرة في 7 نوفمبر الجاري، من احتمال تجدد الحرب، وأكد رفض التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية، مع استمرار الاتصالات بشأن سلاح الفصائل. كما كشف عن طلب أميركي لإغلاق معظم المنافذ الحدودية مع إيران. وهي معطيات تظهر أن بغداد تواجه ضغوطاً متزامنة على قرارها الأمني وعلاقاتها الخارجية وحدودها الاقتصادية، بما يجعل الفصل بين هذه الملفات أكثر صعوبة.

وتنبع حساسية الموقع العراقي من اجتماع ثلاثة مستويات من الانكشاف: قرب جغرافي مع إيران يجعل انتقال التداعيات سريعاً، وروابط اقتصادية تحدّ من القدرة على الانفصال عن الأزمة، وتداخل سياسي وأمني يسمح لبعض أطراف الصراع بالتأثير من داخل الساحة العراقية. وهذا ما يجعل سياسة التوازن التقليدية أكثر كلفة مع كل جولة جديدة؛ إذ تستطيع بغداد المحافظة على علاقات متوازنة في ظروف التهدئة، لكن استمرار هذه السياسة أثناء الحرب يتطلب قرارات قد لا ترضي جميع شركائها. فالتوازن يصبح ذا قيمة حين يحمي حرية القرار، ويفقد مضمونه حين يتحول إلى تأجيل مستمر لحسمه.

داخلياً، يتمثل التحدي الأساسي في تحديد الجهة التي تمتلك قرار الحرب والسلام. فإعلان الحكومة رفض الانخراط في الصراع يظل بحاجة إلى قدرة مؤسسية تمنع اتخاذ قرارات عسكرية خارج سلطتها. وقد يكفي هجوم تتبناه جماعة مسلحة، أو استخدام الأراضي العراقية لإسناد عمليات إقليمية، لخلق مسار تصعيد لا تتحكم بغداد بتوقيته أو حدوده. عندها

تصبح الحكومة مطالبة باحتواء نتائج قرار لم تتخذه، بينما يتعامل الطرف المستهدف مع الجغرافيا العراقية باعتبارها مصدر التهديد.

ولا تقتصر خطورة هذا الاحتمال على الضربات المتبادلة، بل تشمل تحميل الحكومة مسؤولية سياسية عن أفعال لا تملك السيطرة الكاملة عليها. وقد تنشأ هنا فجوة بين الاعتراف الدولي بالحكومة ممثلاً للدولة، وبين حدود سلطتها الفعلية على القوى المسلحة. وكلما اتسعت هذه الفجوة، ازدادت احتمالات استخدام الضغط الخارجي لإجبار بغداد على قرارات عاجلة، في وقت تحتاج فيه المعالجة الداخلية إلى توافق وتدرج. ولهذا فإن بناء قدرة الدولة قبل التصعيد يمنحها وقتاً وخيارات قد تفقدها إذا بدأت المواجهة.

ويمنح هذا الواقع ملف حصر السلاح بعداً سياسياً حاسماً. فالمطلوب أن تصبح سلطة استخدامه ملزمة لجميع القوى، وأن تفقد الأطراف المسلحة قدرتها على تعليق التزامات الدولة أو تعديل سياستها الخارجية. ومن الضروري هنا التمييز بين الحشد الشعبي بوصفه مؤسسة قانونية ضمن المنظومة الأمنية، وبين أي نشاط مسلح يجري خارج أوامر القائد العام. فالتعميم يضعف فرص المعالجة، بينما يسمح تحديد المسؤوليات بحماية المؤسسات ومحاسبة الجهات التي تتجاوز سلطتها.

وتكشف الأزمة أيضاً حدود المعادلة التي تسمح للقوة السياسية بالمشاركة في الحكومة مع الاحتفاظ بقدرة عسكرية مستقلة عنها. ففي أوقات الاستقرار، قد يجري احتواء هذا التناقض بالمساومات، لكنه يصبح أشد خطورة عندما تتعارض التزامات الحكومة الدولية مع حسابات فصيل مشارك في منظومتها السياسية. عندئذ ينتقل الخلاف من توزيع النفوذ إلى تعريف السيادة نفسها: هل تستطيع الحكومة إلزام القوى الداعمة لها بسياستها، أم تبقى هذه السياسة خاضعة لموافقتها؟ وستؤثر الإجابة في مستقبل النظام السياسي بقدر تأثيرها في مسار الأزمة الراهنة.

تحتاج الحكومة، في المقابل، إلى معالجة هذا الملف عبر تفاهم وطني يحوّل تحييد العراق إلى التزام سياسي قابل للتنفيذ. فإذا عُرض حصر السلاح باعتباره استجابة لمطلب أميركي وحده، اتسعت قدرة معارضيه على تعبئة الرفض ضده. أما ربطه بحماية المجتمع والاقتصاد ومؤسسات الدولة، فيمنحه قاعدة أوسع. ويظل نجاح الحوار مرتبطاً بنتيجته: انتقال فعلي لسلطة القرار، ضمن آجال واضحة ومسؤوليات محددة، حتى لا يتحول التفاوض إلى وسيلة لتأجيل المشكلة إلى لحظة الحرب.

وقد يعيد التصعيد الإقليمي المرتقب ترتيب التوازنات داخل القوى السياسية نفسها، خصوصاً بين الأطراف التي تعطي الأولوية لاستقرار السلطة ومكتسباتها، وتلك التي ترى أن التزاماتها تجاه إيران تقتضي المشاركة. وهذه المصالح لا تتطابق بالضرورة، حتى داخل البيئة السياسية الواحدة. لذلك، يمتلك رئيس الوزراء علي الزيدي مساحة لبناء توافق يحمي الدولة، لكن هذه المساحة تضيق إذا تحولت الأزمة إلى صراع على شرعية الحكومة أو إلى استقطاب بين المكونات. كما أن توحيد الموقف بين بغداد وأربيل ضرورة لحماية البلاد من تفاوت الاستجابة الأمنية والسياسية بين مناطقها.

وتتصل بذلك العلاقة بين السلطة والمجتمع. فالعراقيون الذين تحملوا نتائج دورات متعاقبة من العنف والتعطل الاقتصادي يحتاجون إلى ضمانات بأن مصالحهم تتقدم على حسابات الصراع الخارجي. وأي تباعد بين خطاب التعبئة للحرب وأولويات المواطنين في الأمن والخدمات قد يوسع أزمة الثقة بالطبقة السياسية. وفي المقابل، يمكن للحكومة أن تحول الرغبة المجتمعية في الاستقرار إلى مصدر قوة تفاوضية داخلية، إذا قدمت سياسة واضحة وخاطبت الرأي العام بمعلومات مسؤولة، بعيداً عن التهويل أو إعطاء ضمانات لا تستطيع تنفيذها.

ويزيد الاقتصاد من إلحاح هذا التوافق. فقد قدّر وزير الخارجية خسائر العراق من توقف صادرات النفط عبر مضيق هرمز بنحو 60 مليار دولار، موضحاً أن استئنافها جاء بعد تفاهمات مع واشنطن وطهران. وبصرف النظر عن مسار الأسعار، فإن ارتفاع قيمة النفط لا يعوّض تعذر تصديره. وأي تعطيل جديد للإيرادات قد ينتقل إلى الإنفاق والخدمات وفرص العمل، ثم يتحول إلى ضغط اجتماعي على الحكومة. لذلك يصبح تنويع منافذ التصدير ومصادر الطاقة جزءاً من استقلال القرار السياسي، وإن كانت نتائجه تحتاج وقتاً يتجاوز الأزمة الحالية.

ولهذا البعد الاقتصادي أثر مباشر في التوازن السياسي. فالدولة التي تتراجع قدرتها على تمويل التزاماتها تواجه صعوبة أكبر في إدارة الخلافات وتثبيت الثقة بمؤسساتها. وقد يصبح التنافس على الموارد أشد حدة بين القوى والمناطق، خصوصاً إذا جرى توزيع أعباء الأزمة بصورة يراها بعض الأطراف غير عادلة. ومن ثم، فإن حماية الاستقرار المالي تتطلب اتفاقاً سياسياً على الأولويات، يمنع تحويل الضائقة إلى أداة لتبادل الاتهامات أو تصفية الحسابات بين الحكومة الاتحادية والإقليم والمحافظات.

إقليمياً، يواجه العراق اختبار الثقة مع محيطه العربي، ولا سيما دول الخليج. وقد أكد مستشار الأمن القومي العراقي قاسم العبودي، في مقابلة مع صحيفة "ذا ناشيونال" مطلع نوفمبر الجاري، التزام بغداد بمنع انطلاق تهديدات ضد دول الجوار من أراضيها. وتكمن أهمية هذا الالتزام في أن مصداقية الانفتاح العراقي ستُقاس بقدرة الدولة على تنفيذه. فالدول التي تتعرض مصالحها للخطر ستنظر إلى النتائج الأمنية قبل بيانات الطمأنة، وقد ينعكس تراجع الثقة على التعاون السياسي والاستثمار ومشروعات الربط الإقليمي.

ومن هذه الزاوية، تكتسب الجولات والاتصالات الإقليمية لرئيس الوزراء قيمتها بقدر ما تنتج تفاهماً على حماية العراق ومحيطه من التصعيد. فبغداد تحتاج إلى الانتقال من طلب تفهم صعوباتها الداخلية إلى تقديم التزامات يمكن الوثوق بها، مقابل دعم إقليمي لاستقرارها واحترام قرارها. ويمكن لهذا التبادل أن يؤسس لشراكة أكثر رسوخاً، تجعل أمن العراق جزءاً من أمن المنطقة، وتمنح الدول المجاورة مصلحة مباشرة في تقوية مؤسساته واستمرار انفتاحه.

وتتطلب العلاقة مع إيران قدراً مماثلاً من الوضوح. فمن مصلحة العراق رفض الاعتداء على جارته ودعم الحلول الدبلوماسية، مع تثبيت حقه في تقرير سياسته ومنع استخدام أراضيه في الصراع. وتمنح الحدود المشتركة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية هذه العلاقة أهمية دائمة، لكنها لا تفرض تطابق المصالح في كل أزمة. وعلى بغداد أن تجعل هذا التمييز أساساً لحوارها مع طهران: استقرار العراق مصلحة مشتركة، وتحويله إلى جبهة إضافية يهدد هذه المصلحة ويضعف قدرته على أداء دور سياسي مفيد.

وتبرز هنا مفارقة تتعلق بمستقبل النفوذ الإيراني. فتراجع قدرات طهران الإقليمية لا يعني بالضرورة انحسار الضغط على العراق؛ إذ قد يدفعها إلى التمسك بدرجة أكبر بما تبقى لها من علاقات وأوراق تأثير. وفي حال تعرضت لتهديد تعتبره وجودياً، قد تتقدم لديها حسابات توسيع المواجهة على اعتبارات حماية شركائها من تداعياتها. وهذه احتمالات ينبغي أن تدخل في التقدير العراقي، من دون افتراض أن كل القوى القريبة من إيران ستتصرف بالطريقة نفسها، أو أن مصالحها المحلية ستظل تابعة تلقائياً لحسابات طهران.

كما يستدعي التصعيد النظر إلى الساحة السورية بوصفها عاملاً مؤثراً في الأمن العراقي. فأي انشغال إقليمي واسع بالحرب قد يتيح للجماعات الإرهابية وشبكات التهريب استغلال

الثغرات الحدودية. ومن هنا تكتسب العلاقة مع دمشق والتنسيق مع الأردن وتركيا قيمة تتجاوز إدارة الحدود، إلى بناء مصالح تمنع انتقال الاضطراب. وفي هذا السياق، يمكن لمشروعات النقل والتجارة والطاقة، ومنها طريق التنمية، أن تدعم حضور العراق الإقليمي، شرط أن تستند إلى ثقة سياسية وقدرة أمنية تجعل تنفيذها ممكناً.

وتملك تركيا بدورها موقعاً مؤثراً في هذه الحسابات، بحكم الجوار والملفات الأمنية والاقتصادية المشتركة. ويمكن أن يتسع التقارب العراقي التركي حين تتقدم مصالح استقرار الحدود والتجارة والنقل، لكنه يحتاج إلى إدارة الخلافات المتعلقة بالمياه والسيادة والوجود العسكري. والمصلحة العراقية تقتضي منع انتقال الاعتماد من طرف خارجي إلى آخر، وبناء شبكة علاقات تتيح التعاون مع أنقرة ودمشق ودول الخليج وطهران ضمن أولويات عراقية واضحة. فالتنوع الإقليمي يصبح قوة حين تتولى بغداد تنسيقه وفق حاجاتها.

دولياً، سيختبر الصراع مضمون الشراكة العراقية الأميركية. فبغداد تحتاج إلى علاقة مستقرة مع واشنطن في مجالات المال والتعاون الأمني والانفتاح الدولي، كما تحتاج إلى تثبيت أن هذه العلاقة تقوم بين دولتين لهما مصالح والتزامات متبادلة. وأفضل ما يعزز موقفها هو تقديم إجراءات واضحة لحماية البعثات والمصالح الأجنبية ومنع الهجمات، مقرونة بمطالبة صريحة باحترام السيادة العراقية. فكلما استطاعت الحكومة ضبط مصادر التهديد، ازدادت قوة حجتها في رفض العمليات الأحادية داخل أراضيها.

كما ينبغي ألا تفترض بغداد أن تراجع الحضور العسكري الأجنبي، أو تغير شكل التعاون الأمني، ينهي تلقائياً إمكان تعرضها للضغط أو الاستهداف. فالنزاع يمكن أن يستمر عبر العقوبات والعمليات الجوية والقيود المالية والخلافات الدبلوماسية، بصرف النظر عن حجم القوات الموجودة على الأرض. لذلك تحتاج العلاقة مع واشنطن إلى أساس سياسي أوسع يحدد المصالح المشتركة ومسؤوليات الطرفين، ويمنع اختزالها في ملف القوات أو سلاح الفصائل وحده. وكلما اتسعت المصالح المشروعة المشتركة، ازدادت كلفة تعريض العلاقة للانهيار على الطرفين.

أما تنويع العلاقات مع الصين وروسيا والدول الأوروبية، فيمكن أن يوسع خيارات العراق الاقتصادية والدبلوماسية، لكنه لا يوفر ضمانة تلقائية لتحييده. فهذه القوى تدير مصالحها وفق حساباتها، وقد تختلف أولوياتها عن حاجات بغداد. لذلك، ينبغي توظيف العلاقات الدولية لحشد الدعم لاستقرار العراق، وحماية الملاحة والتجارة، وتأييد التسويات السياسية. ويجب أن

يستند هذا التحرك إلى إدراك أن تعدد الشركاء يمنح خيارات أوسع بقدر ما تمتلك الدولة قدرة داخلية على استخدامها.

ويستحق الموقف (الإسرائيلي) اهتماماً مستقلاً في التقدير العراقي. فمن المحتمل أن تتعامل إسرائيل مع بعض مواقع السلاح أو خطوط الإمداد في العراق بوصفها امتداداً للتهديد الإيراني، حتى لو أعلنت الحكومة العراقية عدم مشاركتها. وهذا الاحتمال يفرض على بغداد الجمع بين منع الأنشطة التي تعرض أراضيها للاستهداف، والعمل الدبلوماسي لرفض توسيع الحرب إليها. فالتزام العراق بضبط أراضيه يجب أن يقترن بحشد موقف دولي يحمي سيادته، ويؤكد أن معالجة المخاوف الأمنية لا تمنح أي طرف تفويضاً مفتوحاً باستخدام القوة داخله.

وتضع هذه المعطيات حدوداً واقعية لدور الوساطة العراقية. فاحتفاظ بغداد بقنوات اتصال متعددة قد يساعدها في نقل الرسائل وتقريب المواقف، لكن نجاح الوساطة يحتاج إلى ثقة الأطراف باستقلال قرار الوسيط وقدرته على الوفاء بالتزاماته. كما أن مصلحة العراق قد تقتضي دعم الجهود القطرية والتنسيق معها، بدلاً من السعي إلى دور منفرد أكبر من إمكاناته. وتبقى الأولوية أن تُستخدم الدبلوماسية لتقليل تعرضه للمواجهة، وأن يستثمر أي تقدم تفاوضي لتثبيت مصالحه في حرية التجارة والملاحة وأمن الحدود.

أمام العراق ثلاثة مسارات محتملة: الأول: احتواء التصعيد مع الحفاظ على تماسك الموقف الداخلي؛ الثاني: انخراط محدود لفصائل يقابله رد خارجي يضع الحكومة تحت ضغط متزايد؛ والثالث: توسع المواجهة بما يربط الأمن والاقتصاد والاستقرار السياسي بأزمة واحدة. وهذه مسارات تحليلية تتوقف على قرارات الأطراف وحجم التصعيد. غير أن قدرة بغداد على التأثير فيها تبدأ قبل اندلاع الحرب، عبر توحيد الموقف الوطني وتحديد الالتزامات مع الجوار والشركاء الدوليين.

وفي المسارات الثلاثة، تتشكل منذ الآن ملامح السؤال المتعلق بمرحلة ما بعد الصراع. فقد تتناول التسوية أمن الممرات البحرية وحدود النفوذ الإقليمي وشبكات الجماعات المسلحة والعلاقة بين العقوبات والضمانات الأمنية. وهذه ملفات تمس العراق مباشرة، حتى إن جرى التفاوض عليها من دونه. ولذلك يحتاج إلى تحديد مطالبه مسبقاً، وبناء تحالفات دبلوماسية تدعم حضوره، حتى لا يكتفي لاحقاً بالتكيف مع تفاهمات وضعتها قوى أخرى.

ويمكن أن تتمحور المطالب العراقية حول احترام الحدود والسيادة، ومنع استخدام الأراضي لتهديد الجوار، وضمان استمرار صادرات الطاقة والتجارة المشروعة، ودعم مؤسسات الدولة في تحمل مسؤولياتها الأمنية. ويمنح ربط هذه المطالب بمصالح إقليمية مشتركة بغداد قدرة أكبر على الدفاع عنها. أما الاكتفاء بطلب استثناءات مؤقتة من تداعيات الأزمة، فيبقي استقرارها معلقاً بإرادات متغيرة، ويؤجل معالجة أسباب انكشافها إلى الجولة التالية.

إن تحييد العراق يحتاج إلى سياسة تجعل مصالحه حاضرة في حسابات الجميع، وتمنع التعامل معه بوصفه مساحة متاحة لتبادل الرسائل والضربات. وإذا نجحت بغداد في حماية قرارها، أمكنها المطالبة بدور في ترتيبات الأمن الإقليمي المقبلة، مستندة إلى موقعها وصلاتها ومصالحها. أما إذا بقي قرار المشاركة موزعاً بين أطراف متعددة، فسيدخل العراق مرحلة ما بعد الصراع وهو يتحمل نتائج قرارات الآخرين. فموقعه في الإقليم سيحدده، أولاً، مقدار ما تملكه دولته من سلطة داخل حدودها.

انتهى

مِنَ المَعْرِفَةِ ... إِلى الرُّشْدِ

تابعوا إصدارات المركز عبر منصات التواصل

www.alraialrashid.org

اضغط